عاد إلى البلاد عقب اختتام مشاركته في مؤتمر الأزهر العالمي لنصرة القدس

الغانم يشيد بنتائج زيارته إلى القاهرة وما تضمنته من لقاءات مع كبار المسؤولين

■ لقاء الوفدين الكويتي والمصري كان مثمرا ومفيدا ويجسد العلاقة التي تربط بين الشعبين

الغانم يتحدث لوسائل الاعلام قبل مغادرة القاهرة

رئيس مجلس الامة لدى عودته الى البلاد

■ الإخوة في مصر أخجلونا كعادتهم بحفاوتهم وكرمهم طوال فترة الزيارة

عاد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم والوفد البرلماني المرافق له إلى البلاد امس الأول وذلك عقب اختتام مشاركته في مؤتمر الأزهر العالمي لنصرة القدس الذي اقيم في العاصمة المصرية القاهرة.

وكان في استقبال الغانم على ارض المطار امين سر مجلس الأمة د.عودة الرويعي ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عادل الجارالله الخرافي والأمين العام لمجلس الأمة علام علي الكندري وسفير جمهورية مصر العربية لدى الكويت طارق محمد القوني والأمين العام المساعد لقطاع الجلسات عادل اللوغاني والأمين العام المساعد لشؤون حرس المجلس اللواء خالد الوقيت.

وضم الوفد البرلماني المرافق للغانم النواب راكان النصف وعلي الدقباسي وناصر الدوسري وعبدالوهاب البابطين

وقد أشاد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم امس بنتائج زيارته إلى جمهورية مصر العربية التي تضمنت لقاءات مع كبار المسؤولين المصريين وعلى رأسهم الرئيس عبدالفتاح السيسي ورئيس مجلس النواب المصري د.علي عبدالعال السيد أحمد والأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط فضلا عن مشاركته في مؤتمر الأزهر العالمي لنصرة القدس.

وقال في تصريح للصحافيين قبيل مغادرته "في ختام زيارتنا التي شهدت العديد من اللقاءات المهمة أولها فخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي الذي نقلت فيه رسالة شفهية من صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد وأيضا كلفت بنقل رسالة من فخامة الرئيس السيسي إلى صاحب السمو".

وتطرق الى اللقاء الثنائي الذي جمعه والوفد البرلماني المرافق له مع رئيس مجلس النواب المصري د.علي عبدالعال السيد أحمد وعدد من النواب، وقال "كان لقاء الوفدين مثمرا ومفيدا ويجسد العلاقة الخاصة التي تربط بين الشعبين الشقيقين في مصر الكويت".

وأضاف أن البرلمان الكويتي "يمثل كل البرلمانات الخليجية بحكم رئاستنا المجموعة الخليجية في هذه الدورة لذلك تحدثنا عن التنسيق بين البرلمانات الخليجية والبرلمان المصري تمهيدا للتنسيق للمواقف في العديد من المحافل البرلمانية القارية والدولية والتحركات التي ستتم في المستقبل".

وأشار الغانم إلى لقائه مع الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد ابو الغيط "وتطرقنا إلى التنسيق بين الاتحاد البرلماني العربي والبرلمان العربي وجامعة الدول العربية لدعم التحركات التي يقوم بها الاتحاد البرلماني العربي والمجموعة الجيوالسياسية العربية في المحافل كافة خدمة لقضايا الأمة العادلة.

وعن مشاركة البرلمان الكويتي في مؤتمر الأزهر العالمي لنصرة القدس قال الغانم "تشرفت بإلقاء كلمة في المؤتمر الذي أعتقد أنه نجح نجاحا باهرا لما تضمنه من حضور لقامات وهامات عالية ولأهمية قضية القدس ومكانتها في نفوس كل ما هو إنساني في العالم وليس لدى العرب والمسلمين فقط".

وأعرب عن الشكر والتقدير للإخوة في مصر "الذين أخجلونا كعادتهم بحفاوتهم وكرمهم طوال فترة الزيارة بما يعكس مشاعر الود والمحبة تجاه الشعب الكويتي".

كما أعرب عن شكره وتقديره لما قام به سفير الكويت لدى جمهورية مصر العربية محمد الذويخ وكذلك مندوب الكويت الدائم لدى جامعة الدول العربية السفير أحمد البكر من تسهيلات لإنجاح المهمة "وهذا ليس بغريب عليهما".

أكدت أنه يشهد تناقصا منذ 5 سنوات

«الميزانيات»: يجب إعادة النظر في كيفية إدارة الاحتياطي العام للدولة

■ السيولة المتوافرة والتي يتم استثمارها في الحسابات الجارية والودائع لا تزال عند مستويات جيدة

■ أداء الاحتياطي العام تحول إلى الربحية في هذه السنة المالية بعدما شهد خسارة في السنة التي سبقتها

اجتماع لجنة الميزانيات

■ التريث في مناقشة قانون الحكومة لرفع سقف الاقتراض إلى حين إعداد اللجنة تقريرها حول الحالة المالية للدولة

■ هناك نمو في احتياطي الأجيال القادمة بنسبة معقولة عن السنة السابقة وتوزيع أصوله جغرافيا

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي تقريرها عن الحالة المالية للدولة للسنة المالية 2016/2017 الذي يعده ديوان المحاسبة بشكل دوري بناء على تكليف مجلس الأمة له منذ سنة 1996 وذلك بحضور مسؤولين من الديوان.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان سيد عبدالصمد في تصريح صحافي إن البيانات الواردة في التقرير تعتبر سرية، مضيفا «سيتم استعراض أهم ملامحه العامة في ظل تقدم الحكومة بمشروع قانون لرفع سقف الاقتراض إلى 25 مليار دينار خلال مدة 20 سنة مع فترة سماح لسداد تلك القروض تصل إلى 30 عاما لمعرفة مدى الحاجة الحقيقية لمثل هذا المشروع».

وفيما يخص الاحتياطي العام للدولة قال عبد الصمد إن أداء الاحتياطي العام للدولة تحول إلى الربحية في هذه السنة المالية بعدما شهد خسارة في السنة التي سبقتها.

وأضاف أن جملة الاحتياطيات المالية تراجعت عن السنة المالية السابقة نتيجة تمويل عجز الميزانية والمستمر للسنة الرابعة على التوالي.

وأشار عبدالصمد إلى أن سبب التراجع يتمثل في انخفاض أسعار النفط إضافة إلى السحوبات المالية الكبيرة التي قامت بها الحكومة أخيرا.

وبين أن من بين تلك السحوبات تمويل محفظة البنك الصناعي وقانون التسلح وغيرهما والتي أخذت مبالغها من الاحتياطي العام للدولة لافتا إلى أن هذا الاحتياطي المالي يشهد تناقصا منذ 5 سنوات.

وأضاف أن السيولة المتوافرة لدى الاحتياطي العام التي يتم استثمارها في الحسابات الجارية والودائع والتي تستخدم أموالها كنقدية جاهزة لتغذية الميزانية العامة للدولة ما تزال عند مستويات جيدة.

وأكد أنه من المفترض أن تقل الحاجة لاستخدام هذه الأموال في ظل الارتفاع النسبي الجيد لأسعار النفط أخيرا التي تجاوزت الـ 60 دولارا أمريكيا خصوصا أن الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2018/2017 مبنية على أساس 45 دولارا للبرميل.

وقال عبدالصمد إن اللجنة طالبت بإعادة النظر في كيفية إدارة الاحتياطي العام للدولة لاسيما أن الديوان أشار في عرضه إلى أن الملاءة المالية لهذا الاحتياطي ليست كافية خصوصا فيما يتعلق بنمو أرباح كل من العقارات والاستثمارات التي يتكون منها الاحتياطي العام.

وأكد عدم مواكبة نمو تلك الأرباح عمليات السحب الكبيرة التي يتعرض لها الاحتياطي العام للدولة، ما يجعل الحسابات الجارية والودائع معرضة للهبوط بشكل كبير نتيجة لتمويل الميزانية.

وأوضح عبد الصمد أن التقرير بين ارتفاع قيمة الالتزامات الحكومية بنسبة كبيرة خلال سنة مالية واحدة نتيجة التوسع في إصدار أذونات وسندات الخزينة المحلية منها والدولية.

وقال إن قيمة هذه الالتزامات أصبحت قريبة جدا من إجمالي قيمة الأصول الحكومية في الاحتياطي العام للدولة والتي لو تجاوزتها ستكون هذه بداية العجز للاحتياطي العام للدولة وفق رأي ديوان المحاسبة.

وفيما يخص احتياطي الأجيال القادمة أشار عبدالصمد إلى نمو احتياطي الأجيال القادمة بنسبة معقولة عن السنة المالية السابقة وتوزيع أصوله جغرافيا في الأسواق العالمية وفقا للنسب المستهدفة من مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار.

وأضاف أنه على الرغم من ذلك فإن السياسة الاستثمارية لاحتياطي الأجيال القادمة لم تحدد فيها نسب المخاطر المقبولة في الملكيات المؤثرة وعدم وجود سياسة واضحة للتخارج من تلك الملكيات.

وأكد أن ديوان المحاسبة ما يزال يعتبر قياس فعالية السياسة الاستثمارية المعتمدة على النجاح الاستثماري السابق قياسا قاصرا ولابد من وجود معايير مهنية أخرى.

وأضاف أن اللجنة تبين لها أن النقد والودائع في احتياطي الأجيال القادمة يبلغان نسبة كبيرة جدا من مكونات هذا الاحتياطي وأنهما شهدا ارتفاعا عن السنة المالية السابقة.

واعتبر أن ذلك يعد أمرا يثير الاستغراب لاسيما أن مبالغ احتياطي الأجيال القادمة لا يمكن السحب منها إلا بقانون على عكس الاحتياطي العام للدولة والذي يتطلب أن تتوافر فيه سيولة عالية لأغراض تمويل الميزانية.

وأشار عبد الصمد إلى أن ذلك يتطلب تشغيل هذه الأموال في احتياطي الأجيال القادمة وفق القواعد الاستثمارية الرشيدة لزيادة عائداته خصوصا أن عائدات الودائع والحسابات الجارية قليلة جدا مقارنة بالأدوات الاستثمارية الأخرى.

وعن توجه اللجنة فيما يخص رفع سقف الاقتراض أوضح عبد الصمد أنه سبق أن بينت اللجنة استنادا إلى ما أبداه ديوان المحاسبة من عدم الحاجة إلى اللجوء للاقتراض على المدين القصير والمتوسط في ظل وجود وفرة مالية ملائمة في الاحتياطيات المالية للدولة.

وأضاف أن تقرير الحالة المالية للدولة الذي ناقشته اللجنة يشير بوضوح إلى وجود سيولة مالية جيدة في كل من الاحتياطي العام للدولة واحتياطي الأجيال القادمة في ظل ارتفاع أسعار النفط أخيرا.

وبين عبد الصمد أن اللجنة رأت أنه من الأجدى التريث في مناقشة مشروع القانون الذي تقدمت به الحكومة لرفع سقف الاقتراض إلى حين إعداد اللجنة تقريرها حول الحالة المالية للدولة في ظل ما أبداه ديوان المحاسبة من ملاحظات لاتخاذ القرار الأمثل بعدها والوقوف على الموضوع من جوانبه كافة واستحقاقاته.

بنسبة لا تقل عن 80 %

«الخارجية» تناقش غدا مقترحات تكويت الوظائف في سفارات الدولة بالخارج

حمد الهرشاني

■ اللجنة ستنظر مشروع قانون اتفاقية للتعاون التقني بين حكومتي الكويت والبرازيل

■ اتفاقية للتعاون القانوني والقضائي ونقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية بين الكويت ومصر

قال رئيس لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية النائب حمد الهرشاني إن اللجنة ستجتمع غدا لاستكمال النظر في الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال.

وأوضح الهرشاني في تصريح صحافي أن هناك ثمانية مواضيع مدرجة على جدول الأعمال من بينها خمسة اقتراحات برغبة منها تكويت الطاقم الوظيفي بالسفارات والقنصليات والملحقات والمكاتب الصحية والإعلامية والثقافية وغيرها للكويت في الخارج بنسبة لا تقل عن 80% من إجمالي الطاقم الوظيفي.

وأضاف أن اللجنة ستنظر أيضا مشروع قانون اتفاقية للتعاون التقني بين حكومتي الكويت والبرازيل ومشروع قانون بالموافقة على النظام الأساسي للهيئة القضائية الاقتصادية بمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وبين أن من بين المشاريع بقوانين المدرجة على جدول الأعمال اتفاقية للتعاون القانوني والقضائي في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية والجزائية ونقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية بين الكويت وجمهورية مصر العربية.

وأكد الهرشاني أن اللجنة حريصة على إنجاز المواضيع كافة المدرجة على جدول أعمالها وإحالتها إلى مجلس الأمة تمهيدا لإقرارها.

وأشار إلى أن اللجنة ستوجه الدعوة إلى نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد والجهات الحكومية ذات الصلة لحضور اجتماع اللجنة الأسبوع المقبل لمناقشة عدد من المواضيع المدرجة على جدول الأعمال

عسكر العنزي يقترح إنشاء هيئة عامة للإشراف والرقابة على التأمين

عسكر العنزي

أعلن النائب عسكر العنزي عن تقديمه اقتراحا بقانون بشأن هيئة الإشراف والرقابة على شركات التأمين.